

## ثالثاً: تعليقات ومناقشات



## وقائع مؤتمر " العربية وقرن من الدرس النحوي "

١٨-١٩ من شباط ٢٠٠٣م

د. عباس علي السوسوة  
جامعة تعز - اليمن

في رحاب كلية دار العلوم في جامعة القاهرة عُقد المؤتمر الثاني للعربية والدراسات النحوية، وعنوانه " العربية وقرن من الدرس النحوي " وشارك فيه باحثون من عدة دول عربية وباحث من بلجيكا، بأبحاث، وبعضهم أرسل بحثاً ولم يحضر. على مدى يومين دارت أعمال المؤتمر في جلسات سبع ختمت بالتوصيات، وحدثت فيها مداخلات مفيدة؛ وإن كان هناك تداخل في محاور الجلسات وبعض الأبحاث.

(١)

بدأت الأعمال بالجلسة الافتتاحية؛ فكانت كلمة شعبان صلاح رئيس قسم النحو والصرف بالكلية ومقرر المؤتمر، ثم كلمة أحمد محمد كشك عميد كلية دار العلوم ورئيس المؤتمر، ثم كلمة حامد طاهر نائب رئيس جامعة القاهرة. تبع ذلك استراحة قصيرة لتناول المرطبات ثم بدأت الجلسة الأولى بإلقاء ملخصات سبعة على النحو الآتي:

١- أحمد مصطفى عفيفي (دار العلوم): النظرية النحوية- المفاهيم والتحديات.

يرى الباحث أن النظرية النحوية مجموعة متجانسة من المبادئ والأسس والقواعد التي ينتظمها مفهوم مستوعب لكلام العرب وأحكامه، قادر على إيصال الدلالات الصحيحة للمخاطب. وأن هذه النظرية النحوية تتسم بالاتساق والقدرة على احتواء المادة الكلامية التي اعتمدت عليها هذه القواعد. غير أن جهود النحاة الأوائل - بسبب اتساع المادة اللغوية- قابلتها تحديات تعوق هذه النظرية وهي:

أ- اضطراب المصطلح النحوي دلاليًا: ومن أبرز ذلك مصطلح (المفرد) فهو في باب المبتدأ والخبر يعني دلالة (ما ليس جملة ولا شبه جملة) وفي باب النداء يعني (ما ليس مضافاً ولا شبيهها بالمضاف).

ب- تعدد الآراء في المسألة الواحدة، من منطلق: اختلاف اللغات، أو اختلاف المذهبين النحويين أو اختلاف بين نحويين من مذهب واحد.

ج- الخلط بين الفترات التاريخية وحركة النمو اللغوي، وأمثلة ذلك كثيرة كالخلاف على أصل كلمة (فم) أثنائية هي أم ثلاثية وإعرابها إعراباً أصلياً أو فرعياً. وكالخلاف على دخول حرف النداء على كلمة (اللهم)، وكالحكم على كلمات بالفعلية تارة وبالحرافية تارة أخرى.

د- دراسة الشواذ داخل المنظومة النحوية.

هـ- تساهل الدراسة النحوية في البعد عن المعنى.

و- طرح افتراضات بعيدة عن الواقع اللغوي.

ز- اتكاء القاعدة على مثال واحد ربما كان مجهول القائل أو مصنوعاً صنعة لفظية واضحة.

٢- محمد عبد العزيز عبد الدايم (دار العلوم): النظرية اللغوية العامة في التراث العربي:

يُنَاقَشُ البحثُ جملة الآراء التي قيلت عن النظرية النحوية التراثية لينتهي إلى تصور خاص عنها. إذ يرى أن ما شاع في الدرس الحديث عن أن النحو العربي يقوم على (نظرية العامل) قول غير صحيح. فالعامل (فكرة) لا (نظرية)، ويرى أن هناك نظريات كثيرة لا واحدة في نحونا العربي لأمرين يقتضيان ذلك هما:

أ- تعدد أعمال الدرس النحوي للغة من وصف وتصنيف وتحليل وتفسير الخ، مما يصعب معه على النحاة العرب أن يقدموا ما قدّموه من درس نحوي شامل متكامل للعربية من دون اعتماد على جملة واسعة من النظريات تناسب كل واحدة الغرض الذي صمّمت له.

ب- تعدد الأنظمة النحوية من الظاهرة اللغوية، الأمر الذي لا يمكن معه لنظرية واحدة مفردة أن تغطيها مهما يكن لها من اتساع وشمول.

٣- عباس السوسوة (جامعة تعز - اليمن): دراسة نحو العربية تاريخياً:

هدف البحث أن يتعرف مكانة الدرس التاريخي لظواهر بناء الكلمة والجملة في العربية الفصحى في القرن العشرين. وقد اتضح للباحث بعد جرد الفهارس: فهارس المطبوعات، وفهارس الدراسات الجامعية، وقوائم النشر، وبالخبرة الشخصية، أن هذا اللون من البحث النحوي منتقد أو يكاد في القرن العشرين. لذلك ينتقد البحث الأعمال التي زعمت لنفسها التأريخ لنحو العربية، ثم يذهب إلى أن بعض الأعمال المفردة التي لم يرد في عناوينها كلمة (تاريخ) فيها دراسات نحوية جزئية، ويعرض لها بالتقييم. ثم يعرض الباحث جهده في هذا الباب، وكيف أنه أفاد من الدراسات المفردة، وأعمال المجامع اللغوية، وبعض الأعمال الجامعية القائمة على المنهج الوصفي، في أبحاثه التاريخية (نشر منها ثلاثة أبحاث في مجلة المجمع الأردني). وعرض بسرعة لنتائج واحد منها.

وقد أظهر بعض المجمعين الذين حضروا الجلسة الاهتمام بالبحث، وشدوا على يدي صاحبه مهنتين وداعين له بالتوفيق؛ إذ كان البحث الوحيد المقدم في المؤتمر، المهتم بالجانب التاريخي.

٤- محمد ربيع الغامدي (جامعة الملك سعود - الرياض): اللغة والكلام في

التراث النحوي العربي:

يرى الباحث أن هناك التقاء بين مصطلحي دوسوسير وطبيعة الدرس النحوي التراثي كما هو عند الخليل وسيبويه. والمصطلحان معنيان بفرز العناصر التي ينبغي أن تدخل في مجال الدرس والتحليل وهو النظام الذهني

المتفق عليه بين أفراد الجماعة اللغوية الواحدة، وما يعد من قبيل الأداء الفردي الذي ربما وافق النظام وربما خرج عنه. وهذا ما فعله النحاة المؤسسون. ويرى الباحث أهمية ذلك في تصور طرق التيسير وإصلاح النحو، إذ شاع في كثير من جهود التيسير في القرن العشرين الدعوة إلى نبذ العلل والعوامل والتقدير، ونحو ذلك، وهذا سوء تقدير لطبيعة الدرس النحوي التراثي.

٥- عوض بن حمد القوزي (جامعة الملك سعود - الرياض): الجهود المبعثرة في خدمة التراث.

عرض الباحث لجهود المستشرقين في نشر التراث النحوي، ثم لجهود العرب. وذكر أن بعضهم خدموا التراث بصدق وأمانة، ثم أصبح (التحقيق) مجالاً رحباً يتسع لأهله ولغيرهم من الأدعياء، وتطرق إلى شيوع التسرع في التحقيق الذي نتج عنه سلبيات كبيرة من حيث نشر كتب منسوبة لغير أصحابها وشيوع السرقات، كما تكررت الأعمال دون داع، وقلّ التمهيص وضعفت الدقة في الإنتاج (المحقق)، وذكر الباحث أن التنسيق منعدم بين هذه الجهود، وأنه لا توجد رقابة ثقافية أو رسمية تقول للمسيء أسأت، أو تقول للمحسن أحسنت. وبذلك أصبح التراث ضحية الاجتهادات الفردية التي يطغى عليها الارتجال.

٦- عبد الواحد خيرى (آداب بني ملال - المغرب) مشكل تركيب اسم الإشارة في اللغة العربية.

يرى الباحث أن اسم الإشارة يعين تركيباً إما مدّاً أو مبتدأً بحسب الخصائص الصرفية، فهي لا تحدد الاسم الفاعل أو المفعول - مثلاً - إلا عند

اقترانه بلام التعريف، وأما عند اقتران الاسم بالتتوين أو الإضافة فإنَّ تعيينها يوجب استدعاء موقع المبتدأ. وهذه المفارقة الغربية في نحو أسماء الإشارة سيعالجه بالاعتماد على نحو " التيسير".

٧- عامر صلاح ( جامعة قناة السويس): المسائل الصرفية في (بدائع الفوائد) لابن قيم الجوزية.

يرى أن في الكتاب خمسين مسألة صرفية لم تعرض لها الدراسات التي تناولت جهود ابن قيم وأنه سيعرضها، بمقابلتها بما في كتب التراث وكتب المحدثين.

بهذا تكون الجلسة الأولى التي عنوانها " في النظرية النحوية التراثية" قد انتهت وهي برئاسة علي أبو المكارم.

(٢)

بعد الغداء بدأت أعمال الجلسة الثانية برئاسة محمد شفيع الدين السيد، وعنوانها " المصطلح النحوي مفهومه وتطوره". وسيظهر أن العنوان غير مطابق لما جاء في الأبحاث التي قرأ ملخصاتها أصحابها. وهي أربعة:

١- دانيال تيومان (معهد الترجمة - بلجيكا): ترجمة المصطلحات اللغوية الغربية إلى العربية.

ركز الباحث على المحاولات الأولى لترجمة المفاهيم النحوية الغربية إلى العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، خصوصاً محاولات الطهطاوي المصري وسليمان الحريري التونسي، ثم عرج على نماذج في

القرن العشرين، وأوضح أنها تشتمل على قدر كبير من عدم التوافق، وأن بعضها له مقابلات كثيرة.

٢- فاطمة أبركان (جامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء بالمغرب): من الحقول الدلالية إلى الحقول التصورية. (تولى زوج الباحثة قراءته نظراً لغيابها):

ترى الباحثة أن مفهوم الحقل الدلالي يضم ارتباطاً عدداً من المفردات يصعب الاستدلال على ارتباطها بعضها ببعض بالنظر إلى الجانب اللساني، وزعمت أنها تتبنى فرضية ورزيكا (١٩٩٠) في الدلالة وفرضية بوهاس (١٩٩٧) في الصوت. وأن الحقل الدلالي ليس له معنى لساني، وأنها ستدافع عن الحقل المعجمي الذي يجمع بين الأصوات والمعاني. وانتقت من (أساس البلاغة) ح م ر، و خ ض ر، و ر ق ش. وزعمت أن أحمر أصله ح م، وأخضر أصله خ ض!

وقد عقب كثيرون على البحث، وقالوا إن ابن جني سماه "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني" وأن مسألة التقاليب أشار إليها الخليل ولم يطبقها، وأن ابن فارس خصص معجمه "مقاييس اللغة" لهذه القضية، وأن الأب مرمجي الروماني أشار إلى الثنائية.

٣- عبد الكريم جبل (كلية العلوم الإنسانية - الإمارات): دلالات صيغ العربية بين جهود القدماء والمحدثين، (فَعْل) أتمودجاً:

يرى الباحث أن توضع أحكام القدماء على محك النقد والتدقيق والإحصاء بغية مزيد من الضبط. ويوضح ذلك بصيغة (فَعْل) التي زعموها

خاصة بالطبائع والغرائز، فقام الباحث باستقراء ما ورد عليها من أفعال في معجم تاج العروس للزبيدي. وقال: إنَّ الأولى أن تكون صفة متأصلة أو تحول الصفة إلى لازمة أو نسبية.

والبحث وإن اتسم بالاستقصاء فقد هاجمه المداخلون وقالوا: إن القدماء قد فعلوا ما زعمه الباحث فقالوا " أو كالسجية " وإن القدماء لم يكونوا غافلين عن ذلك إذ قالوا بالكثرة والقلة. وأما التدقيق فمطلوب دائماً.

(٣)

ثم كانت الجلسة الثالثة برئاسة عبد الحكيم راضي، وأُقيمت فيها ملخصات لخمسة بحوث تمت على هذا النحو؛ وتحت وعنوانها "العربية والنظريات المعاصرة، دراسات وتطبيقات".

١ - صلاح الدين صالح حسنين (دار العلوم): البؤرة والتبئير وتحديد المعنى التداولي للجملة:

يطبق البحث النحو الوظيفي الذي يرى أن الوظيفة الأساسية للغة هي التواصل، ويتناول الجملة من زوايا الدلالة والتركيب والتداول والصوت، ويدرس ثلاثة أنماط للجملة: الاسمية والفعلية والربطية. ويرى أن التبئير يتركز حول العنصر الحامل للمعلومة التي لا تدخل في القاسم المشترك بين المتكلم والمخاطب ومع ذلك فإن المخاطب كان يعلم هذه المعلومة مع تردد في قبولها أو إنكارها، فيأتي التبئير ليدفع هذا التردد، ويؤكد البلاغيون مصطلح (القصر) المعني بدفع التردد.

ويرى أن الجملة المرتبطة بالمبتدأ هي موضوع الحديث عن هذا المبتدأ وأنه يسند إليها بؤرة الحديث. وهذا يعني أن هذه الجملة يجب أن تكون خبرية كي تقبل أو لا تقبل، وإذا تصادف وجود جملة إنشائية فهي منقطعة من المبتدأ. ويرى أن التقديم والتأخير لا يؤثران في البنية التركيبية، فالفاعل هو الفاعل تقدم أو تأخر، وإنما المتغير هو الوضع التخابري بين المتكلم والمخاطب.

٢- عبد الحميد مصطفى السيد (الجامعة الهاشمية بالزرقاء - الأردن)

### التركيب النحوية من الوجهة التداولية:

يعالج البحث التراكيب النحوية في العربية من وجهة نظر تداولية بغية الوصول إلى دراسة نحوية تعنى بالتركيب والتحليل ودلالات الجمل بوساطة مقاماتها. وقد انتفع البحث - بقدر ما - بالأنظار اللسانية الحديثة خصوصاً الاتجاه الوظيفي ونظرته التداولية إلى اللغة. واستكنه أنظار النحاة، وتوقف عند أعمال البلاغيين؛ فانتهى إلى أن مباحث النحو يتحقق بها فهم البنية التركيبية ودلالاتها، وأن مباحث البلاغة يتحدد بها أهداف التعبير والتواصل، وبهما معاً يوقف على دلالة التراكيب وأسرارها.

وقد عَقب على البحث بأن الذين تناولوا التداولية نبهوا إلى أن هذه الأفكار موجودة في التراث، لكن تشومسكي لم يعد يعول على البنية العميقة، بل إن البنية السطحية فيها كل شيء، وأن القواعد التحويلية قد انتهت.

وعقب آخر بقوله إنَّ للدكتور عثمان أمين كتاباً في فلسفة اللغة العربية وأنه أول من تحدث - قبل تشومسكي بدهر - عن (الجَوَانِيَّة) وعن عميق وغير عميق.

وعقب ثالث بأن أمثال هذه الأبحاث لم تهتم بالسياق غير اللغوي على أهميته. وكان للباحث نفسه ردّ فقال: إن القواعد التحويلية قد قلل منها

تشومسكي ولا يعني هذا أنها انتهت عنده، بل إن قلتها باتجاه السعي إلى نحو عالمي.

٣- محمد صالح توفيق (جامعة القاهرة): المنهج المقارن في دراسة النحو العربي:

يرى الباحث أن يستضيء الباحثون بالمنهج المقارن في درسه للنحو العربي إلى جوار المناهج الأخرى، ويرى أن إشارة القدماء إلى القرابة بين اللغات السامية تتم عن قوة ثقافتهم ولا تدل على إتقان لغات هذه الأمم، لأنها إشارات محدودة لا تمثل منهجاً. كما وجد أن جانباً من النظرات النحوية القديمة أيدها البحث المقارن الحديث مما يدل على بصيرة قدمائنا رغم إمكانات العصر المحدودة. وعرض الباحث لبعض الأمور كتركيب بعض الأدوات والقول بثنائية بعض الألفاظ.

٤- الاتجاه العدولي في القرآن الكريم: أحمد الليثي: (دار العلوم بالفيوم):

يتحدث البحث عن العدول والترخص والإعلال والإبدال والعلاقة بين هذه المصطلحات تلاحياً واختلافاً، ثم انتقل إلى صور للعدول في بنية الكلمة من صحيح إلى صحيح ومن معتل إلى صحيح... الخ. ثم انتقل إلى مظاهر للعدول من دلالة مركزية إلى دلالة محيطية، ثم العدول من حرف جر إلى آخر، ومن صيغة إلى أخرى، ومن زمن فعل إلى زمن آخر، ومن تنكير إلى تعريف والعكس، ثم ينتهي البحث متوصلاً إلى نتيجة مفادها: أن الأسلوب القرآني قد يترك المباشرة متجهاً إلى أسلوب آخر يعدل فيه عن هذه المباشرة، وأن هذا العدول وراءه أسرار بلاغية نعلم بعضها ويخفي عنا كثيرها. وقد اعترض بعضهم على مصطلح "العدول" في القرآن الكريم وتساءل: كيف

أستطيع أن أطبق السياق غير اللغوي على كلام الله تعالى؟ وأصر الباحث على استخدام المصطلح متسائلاً: أين أذهب بقوله تعالى " أتى أمر الله فلا تستعجلوه؟" وعقب رئيس الجلسة بأن هذا مصطلح علمي، بل أكثر من ذلك، فإن ابن جني قد استخدم كلمة " انحراف " في بيان أشكال العدول في قوله تعالى " فمهل الكافرين أمهلهم رويداً".

٥- السيد علي خضر (جامعة المنصورة): مستويات التحليل النحوي للعربية دراسة في المفاهيم والتطبيقات:

يرى الباحث أن النحو العربي ينتهج تحليل النصوص، ولغرض الدرس يقسم ذلك إلى مستويين: تقليدي وجمالي. فأما الأول فهو الغالب على المؤلفات النحوية التي تجتزئ بشواهد مقتطعة من سياقها العام لتستنبط قواعد مطردة كرفع الفاعل ونصب المفعول... الخ، وهو مستوى يبحث في مكونات الجملة ويميز عناصرها ووظائفها.

وأما المستوى الجمالي فيضيء معاني ودلالات لا يلتفت إليها الأولون متسائلين لم قدم هذا وأخر ذلك ولم نكر هذا ولم نكر ذلك الخ، والتحليل الجمالي محوج إلى المعرفة بملايسات النص (المقام أو السياق). ثم يرى أن المستويين معاً موضوع بحثه ويطبق النوع الثاني على سورة الضحى، من دون أن يتجاوز الإطار العام المسموح به.

وبذلك تكون أعمال اليوم الأول قد انتهت في الساعة السابعة والنصف مساءً.

(٤)

في يوم الأربعاء ١٩ من شباط ٢٠٠٣ في العاشرة صباحاً بدأت أعمال اليوم الثاني للمؤتمر. كانت الجلسة الأولى برئاسة أحمد مختار عمر، وعنوانها " نحو نظرية نحوية معاصرة " وسيرى القارئ الكريم أن بعض الأبحاث لا تتدرج تحت غطاء العنوان. وفيها قرئت ملخصات بحوث أربعة، وكان فيها مداخلات مفيدة.

١- في معاني الإعراب في فصحي التراث، للسعيد محمد بدوي  
( الجامعة الأمريكية بالقاهرة ):

لم يحضر صاحب البحث وتولى إبراهيم الدسوقي عرضه وشرحه.

يعرض البحث للإعراب الذي احتل بؤرة الاهتمام في النحو القديم، وصار علامة على إتقان اللغة واللحن فيها. وأشار إلى نظرية النظم التي ربط فيها عبد القاهر الجرجاني النظم بمعاني النحو، ثم تفسير المحدثين للعلامات الإعرابية فمنهم من أنكرها كإبراهيم أنيس، ومنهم من علل لها كإبراهيم مصطفى الذي جعل الضمة علماً للإسناد والكسرة علماً للإضافة. وعرض لنظرية تضافر القرائن عند تمام حسان. ثم حاول الخروج بنظرية تجعل من العلامة الإعرابية جزءاً مؤثراً في النظم العربي. فالعلامة الإعرابية لها في الجملة معنيان متوازيان: معنى نحوي/ معنى دلالي. فالضمة والفتحة والكسرة والسكون تقوم بوظيفة دلالية في إطار التدرج الذي يحكم الأنماط الإعرابية في الجملة الاسمية والفعلية والوصفية. وتقع هذه الأنماط بين الثبات والمطلق في جملة المبتدأ أو

الخبر " الأم مدرسة " من جهة والأكثر تقييداً من جهة أخرى، وبينهما درجات هي: الأقل إطلاقاً، وأقل الأقل إطلاقاً، والأقل تقييداً، وأقل إطلاقاً وتقييداً.

فالضمة مرتبطة بالثبات المطلق بدرجات في طرفيه مبتدأ وخبر. والأقل إطلاقاً في طرف واحد، كان وأخواتها، وكاد وأخواتها. أقل الأقل إطلاقاً في طرف واحد إن وأخواتها: (إن الأم مدرسة). أما الفتحة فترتبط بالمقيد المتغير في درجات ظن وأخواتها.

وقد وصف البحث بأنه معقد وغير واضح، وأن تفسير إبراهيم مصطفى -على علاقته- أوضح. كما عقب د. تمام حسان بأن العلامة العربية قرينة واحدة من بين قرائن أداء المعنى.

## ٢- التنظير النحوي التراثي وعلاقته بالنظريات اللغوية الحديثة، لناديا حسكور (جامعة حلب- سورية):

تري الباحثة أن علماء العربية كانوا يملكون مفردات متناثرة لنظرية نحوية كاملة، وأن درسهم امتزجت فيه الغاية العلمية الصرفة بغايات تعليمية. وأن الغايات التعليمية كان لها نصيب في تأليفهم. كجمل الزجاجي وتفاحة النحاس ولمع ابن جنبي. وأن التمييز بين نوعي التأليف النحوي مهم. فالعلمي منه يحصر أنماط الجمل ويصفها ويفسرها وذلك أمر يهم المتخصصين. أما التربوي فيركّز على ما يحتاجه الدارس في حياته ليحقق التواصل المعرفي مع غيره فهماً وكلاماً وكتابة وقراءة. وهذا النحو التربوي تختار مادته من النحو العلمي وتصاغ من جديد طبقاً لأهداف التعليم وظروفه، إذ ليس مجرد تلخيص للنحو العلمي.

وترى الباحثة أن تشومسكي رأى أن التربوي نمط خاص مختار من النحو العلمي طبقاً لمعايير تتوخى السهولة والفائدة، وأنه يخلو من التفاصيل الكثيرة التي في النحو الأول. ومن هنا يمكن لوجهتي النظر التراثية والحديثة أن تصاغ منهما نظرية نحوية عربية.

وقد عقب رئيس الجلسة بأن المسألة ليست مسألة تيسير فحسب، مع احترامه لكل جهود التيسير، بل هي مسألة همة، ومسألة تربوية في المقام الأول.

٣- بعض مظاهر التغير اللغوي في العربية المعاصرة، لوفاء كامل فايد  
(كلية الآداب جامعة القاهرة):

ترصد الدراسة بعض مظاهر التغير في استخدام العربية المعاصرة، لعدد من الصيغ الصرفية كالأفعال والمصادر، استخداماً يخالف ما هو مرصود في المعاجم القديم كاللسان مثلاً، وهذا الاستخدام قد يكون في البنية أو الدلالة أو التعدي واللزوم. فهل تُردّ هذه الصيغ إلى المعاجم القديمة فيحكم بتخطئتها إن لم يستعملها القدماء؟ أم يُغضّ الطرف عنها، وتستخدم من دون أن تدخل في المعجم الحديث؟ وذكرت الباحثة من ذلك جمع المصادر بالآلف والتاء، وكلمات مثل الشراكة والتواجد، وأكد على.

وعقب كاتب هذه السطور بأن ما قالته الباحثة يؤيد وجهة نظره في أن البحث النحوي التاريخي مهمل، فها هي الباحثة تنظر في معجمين فقط: اللسان والوسيط، وما بينهما من مؤلفات بالمنات لا تُستتق. وذكر المعقب أن بعضها مستخدم قديماً فالشراكة موجودة في نثر الجاحظ، والتواجد بمعنى الحضور موجود في مقدمة ابن خلدون، وجمع المصادر بالآلف والتاء كثير في لغة

المتكلمين والفلاسفة ومن ثقيلهم، وأن التعبير (أكدًا على) موجود في كتابات العصر العباسي الثاني وما بعده.

وردت الباحثة بأن سبيل بحثها غير سبيل المعقب، شاكرة له تعقيبه.

٤- تطور لغة القصة في مصر عبر قرن من الزمان، لشكري بركات

إبراهيم (جامعة قناة السويس):

يرى الباحث أن لغة القص في (مرحلة البدايات) عند إبراهيم المويلحي ومحمد المويلحي وعبد الله النديم، كانت تحاكي لغة المقامات، وتتشبث بالألفاظ ذات الدلالات الفضاضة والألفاظ المترادفة والجمل المتداخلة، ثم كان انتقال في مرحلة (الانتقال إلى الواقعية) عند عيسى عبيد الذي يستخدم الفصحى البسيطة في الوصف والسرد، ويلجأ في الحوار إلى العامية. بعدها تأتي مرحلة (الواقعية) عند أحمد خيرى سعيد ومحمود طاهر لاشين ومحمود تيمور وغيرهم، فلاشين - مثلاً - تكاد عبارته تقترب من عبارة الشعر في الوصف والسرد، أما الحوار فممزوج بعامية. وفي مرحلة (امتداد الواقعية) التي تجاوز الحرب العالمية الثانية، ويمثلها نجيب محفوظ من ١٩٣٤-١٩٧٨ فيبعد استخدامه للفكر استخدم الرمز والفصحى في سرده وحواره. ويرى أن مراحل تطور لغة القص في مصر تنتهي بالمرحلة الرمزية التي يمثلها جمال الغيطاني، الذي يغترف من معجم الصوفية كثيراً، وهذا يكسب لغته الغموض. وهو يخالف في لغة السرد حيث يمزج العامية بالفصحى.

وقد اعترض على الباحث بعدم التسليم بهذه المراحل، وأنها ليست بهذا التدرج الأفقي، وأن المذكورين ليسوا أفضل من تتجسد فيهم خصائص ما زعمه من مراحل وأن كلامه فيه عمومية.

### (٥)

بعد ذلك كانت الجلسة الثانية برئاسة محمد حماسة عبد اللطيف، وعنوانها "النحو العربي تجارب وخبرات" وكانت مخصصة لتكريم ثلاثة من رواد الكلية في مجال الدرس النحوي، هم: تمام حسان ومحمد عيد وأمين علي السيد. وقد تغيب الثالث لظروف صحية قاهرة.

بدأ رئيس الجلسة بالحديث عن الغائب فوصفه بالحنان والعطف وسعة الصدر، ووصف محمد عيد بالصرامة رغم الصداقة. ووصف تمام حسان بأستاذ الجميع فهو أستاذ لأمين السيد ومحمد عيد، وقد امتدّ حنانه إليه كما يقال في الريف: إن الجدة ترضع ابنتها وترضع ابن بنتها أيضاً، والحفيد هنا رئيس الجلسة، وذكر أن كلية دار العلوم معطاء في العلم وقد اختير منها قبل أيام أعضاء لمجمع اللغة العربية الدكاترة: عبد الحميد مذكور ومحمد حسن عبد العزيز ومحمد بلتاجي حسن ومحمد حماسة عبد اللطيف وصلاح فضل. ثم طلب رئيس الجلسة منهما أن يتحدثا عما يعنّ لهما، فبدأ تمام حسان بقوله: إنني أحسُّ في هذا الموقف بالحرَج، وقد قال محمد حماسة كلاماً أشكره عليه، لكنني أبرأ منه جملة وتفصيلاً، فما أنا إلا طالب علم مُسنِّ، وخلقني الله تعالى لأعمل والبحث وظيفتي في هذه الدنيا.

ثم تحدث عن تلمذته في جامعة لندن لفيرث، وكيف كان أستاذهم حانيا عليه وعلى زميليه محمود السعران وعبد الرحمن أيوب. ثم كيف انتقل في دار العلوم

من قسم علم اللغة إلى قسم النحو والصرف والعروض، ثم تحدث حديثاً مستقيماً عن إبداع المعنى، يخرج بنا عن مجرد العرض لوقائع المؤتمر.

بعد ذلك تحدث محمد عيد عن تجربته في تأليف ( النحو المصفى ) ودوافع تأليفه ثم خطته في تأليف الكتاب الذي أخرج من ثمانية عشر مصنفاً.

وبعد الكلمتين قام عميد الكلية بتسليم الدروع التكريمية للثلاثة المحففى بهم. وبذلك اختتمت أعمال الجلسة، وذهب قسم من المؤتمرين لتناول الغداء.

(٦)

رأس الجلسة الثالثة محمد فتوح أحمد، وفيها قرئت ملخصات خمسة أبحاث على النحو الآتي:

١- ربيع خلف (دار العلوم): دور قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة في تطوير الدرس النحوي:

يهدف الباحث إلى دراسة هذه القرارات في المسائل الصرفية والنحوية وتعرف مضمونها ودوافع إصدارها، وأهدافها، ومصطلحاتها. لكن هذا الأثر المزعوم ظل وقفاً على أروقة المجمع، وفي ظني أنها لم تخرج عن نطاقه.

٢- سامي سليمان أحمد (كلية الآداب - جامعة القاهرة): البداية المجهولة لتجديد الدرس النحوي في العصر الحديث ( القرن الثامن عشر وكتاب "بحث المطالب"):

يرى الباحث أن البداية الحقيقية لتجديد الدرس النحوي كانت في بداية القرن الثامن عشر حين قدم جرمانوس فرحات (١٦٧٠-١٧٣٢م) كتابه " بحث المطالب " عام ١٧٠٧م. وتتجلى معالم هذا التجديد في الظواهر الآتية:

أ- وضع نسق جديد يبدأ بالوحدات الصغرى وينتهي بالكبرى، إذ يبدأ بدراسة الحروف والحركات، ويتبعها بدراسة التصريف في إطار الفعل والاسم، ثم ينتقل إلى دراسة موضوعات النحو.

ب- تنظيم كثير من أبواب النحو وفق منطق العلاقات التي تربطها بعضها ببعض، وهذا ما يتضح في تنظيمه قسماً المرفوعات والمنصوبات.

ج- التدقيق في صياغة المصطلحات المحددة لجوانب المادة النحوية وموضوعاتها وعناصرها، وهذا ما يتضح إذا قورن عمله "بالتحفة المكتبية" لرفاعة الطهطاوي الصادر عام ١٨٦٩.

د- إيجاز التعريفات مع الوفاء بالدلالة على ما تشير إليه من مفاهيم، وإبراز دور الدلالة في المصطلح النحوي.

هـ- عدم الالتفات إلى المسائل الخلافية والآراء المتشعبة، والنص على إضافات مهمة كان يقدمها في نهاية عرضه للموضوعات بعنوان: "تنبيه".

و- الاكتفاء بعدد محدود من الشواهد المتواترة في كتب القدماء، والالتكاف على استمداد كثير من الشواهد من الكتاب المقدس.

٣- عبد الرحمن بن حسن العارف (جامعة أم القرى - مكة المكرمة):  
تقويم الحركة اللغوية في القرن العشرين:

عرض الباحث لهذه الحركة في جميع جوانبها: الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية وما أصابها من نمو، وبين أثر اللسانيات الغربية على توجهات النحو المعاصر وطروحاته، ولم تكن الصناعة المعجمية واللسانيات التطبيقية بعيدة عن رصد الباحث.

٤- محمد أحمد خضير (كلية الآداب جامعة القاهرة): كتاب إحياء النحو وأثره في التيسير:

يرى الباحث أن " إحياء النحو " الصادر عام ١٩٣٧م لإبراهيم مصطفى كان له أثر إن بالسلب وإن بالإيجاب. فكان كتاب محمد أحمد عرفة ( النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة) الذي رفض فكرة الكتاب ووقف يدافع عن فكرة العامل، وكانت مساندة المجمع اللغوي لإبراهيم مصطفى، وتبنت وزارة المعارف كثيراً من آراء الكتاب وفرضت تدريسها في المدارس، ثم انحسر هذا التأييد. كما تأثر به بعضهم من دون أن يشير إليه مثل محمد عبد الجواد أحمد في " قواعد النحو البدائية" وتأثر به بعضهم وأشار إلى ذلك مثل أحمد عبد الستار الجوارى في "نحو التيسير" ويرى الباحث أن التيسير في هذه المحاولات- ومعها محاولات شوقي ضيف وأمين الخولي- ارتبط بعدة أسس هي: الاعتماد على المعنى بدلاً من العامل، وربط العلامات الإعرابية بالمعنى، وحل مشكلات الإعراب الفرعي والتقديرى والمحلى، والتقليل من التفريع. وإذا كان أثر ابن مضاء القرطبي واضحاً جلياً في صاحب الإحياء- من دون أن يشير هو إلى ذلك- فإننا نجد من يتأثر بالإحياء من دون إشارة إليه.

٥- علي توفيق الحمّد (جامعة اليرموك- إربد، الأردن) من رواد التجديد اللغوي في القرن العشرين، السكاكيني: قراءة في فكره اللغوي:

يعرض البحث جملة من آراء خليل السكاكيني (ت ١٩٥٣م) كما جاءت في كتابه "مطالعات في اللغة والأدب" المنشور بالقاهرة عام ١٩٢٥م. ويبين خروجه على المؤلف في تفسير عدد من الظواهر اللغوية، فمن آرائه الطريفة:

أ- ضرورة أن يعرف اللغوي لغات قديمة وحديثة، وأن يحيط بتاريخها وفلسفتها.

ب- دراسة حروف الهجاء على مستويي: الرسم والصوت.

ج - دلالة الحركات العربية وتوزع الحركات على اللغات بتأثير من البيئة! وهناك دراسة للقرائن اللفظية والمعنوية في العربية.

(٧)

في السابعة مساء تلا مقرر المؤتمر التوصيات التي شارك فيها المؤتمرون وهي:  
أولاً: الدعوة إلى إعادة قراءة تراثنا النحوي بأناة، لاستخلاص النظريات التي تحكمه وتلمس عناصر القوة والأصالة فيه، والبعد عن التسرع إلى تخطئة علماننا.

ثانياً: يؤكد المؤتمر مشروعية الاستفادة من النظريات اللسانية المعاصرة في تحليل أنظمة العربية بوعي، ومن دون انسياق وراء كل جديد لجذته.

ثالثاً: الأخذ بالمنهج المقارن في دراسة النحو العربي، لحل المشكلات النحوية التي ثار حولها خلاف يعوق الدرس النحوي أحياناً.

رابعاً: مراجعة المصطلحات اللغوية (صوتية وصرفية ونحوية) وتدقيقها وتوحيدها ما أمكن، بتنقيتها من الترادف والاشتراك.

خامساً: تنبيه الباحثين إلى الفرق بين الهدف التعليمي والهدف العلمي من التأليف النحوي، بما يحقق التوازن بين حق النظر العلمي الدقيق ومستوى المتعلم الذي يقصر عن مقتضى هذا النظر أحياناً.

سادساً: إعادة صياغة النحو التعليمي بحيث تتعدد مستوياته وفقاً للمتلقين، والتدرج في تعليم العربية بحيث يُختار لكل مرحلة ما يناسبها من المادة اللغوية والأدبية.

سابعاً: يوصي المؤتمر بوضع ضوابط محددة لتحقيق المخطوطات تحقيقاً علمياً دقيقاً، بحيث لا يدخل ميدان التحقيق إلا من لديه الكفاية اللازمة، حفاظاً على تراثنا من العبث.

ثامناً: يؤكد المؤتمر أهمية الحد من تكرار الجهود في الدراسات النحوية الجامعية وغيرها، والعمل على توحيدها عن طريق إصدار دليل دوري يشتمل على ما أنجز من دراسات لغوية ونحوية في العالم، وما هو قيد الإنجاز، ويتعاون على إصداره عدد من الجامعات العربية الكبرى.

تاسعاً: يوصي المؤتمر بتشكيل لجنة تجتمع كل عام لمراجعة الأعمال والمصطلحات اللغوية، لتكون عوناً للمجامع اللغوية العربية؛ وذلك بتقديم ثمرة جهودها لهذه المجامع والكليات المعنية بدراسة العربية.

عاشراً: يدعو المؤتمر إلى عقد ندوات ومؤتمرات أخرى في الوطن العربي، لحل المشكلات التي تواجه العربية في ميدان البحث العلمي وميدان التعليم.

حادي عشر: يوصي المؤتمر بتقوية الصلات بين المؤتمرين، عن طريق المراسلات؛ لتعرف اهتماماتهم البحثية، ومعرفة الجديد في أبحاثهم، وفتح باب التعاون بينهم.

ثاني عشر: يدعو المؤتمر إلى التخطيط اللغوي؛ بتحديد الأولويات اللازمة لخدمة العربية نحواً وصرفاً ومعجماً، حتى لا يكون البحث اللغوي مجرد مبادرات فردية؛ إذ الأولى أن تكون الأعمال اللغوية مؤسسية.

ثالث عشر: المطالبة الجادة بالدعم القانوني والتنفيذي والمالي الذي يضمن حماية اللغة العربية، والأخذ بها في الحياة التعليمية والعامة والمتخصصة(الجامعية).

رابع عشر: يدعو المؤتمر إلى إنشاء موسوعات لغوية مؤسسية تسعى إلى استنصاف الأفكار اللغوية الميثوقة في الكتب القديمة والحديثة، بما يغني الباحثين عن التثنت، وبما يحقق تأصيل الفكر اللغوي الذي أصبح في كثير من مؤلفات المحدثين مثلاً للاختلاط.

خامس عشر: يدعو المؤتمر إلى التفكير الجاد في أمر نشر العربية في الخارج، بإعداد مواد تعليمية متخصصة في هذا الشأن.

في السابعة والنصف مساءً انتهت أعمال المؤتمر، بعد أن حدثت لقاءات تعارف بين باحثين من دول عربية مختلفة، وعود بالتواصل نرجو لها أن تتحقق.

والله الهادي إلى سواء السبيل.

## تعليق على البحث الموسوم بـ"الوظائف النحوية بين المركزي والهامشي/مثل من وظيفة الحال" للدكتورة لطيفة إبراهيم الفجار

د. علاء الدين حمويه

البحث نُشر في مجلة المجمع الأردني/ العدد(٦٥)/تموز- كانون الأول ٢٠٠٣م.

أثرت، كي نكون على بينة من أمرنا من الخطوة الأولى، أن أبدأ من حيث انتهت الباحثة الفاضلة، إذ تقول: " ولكننا إذا أردنا أن نجعل الأبعاد الدلالية التي تُعبّر عنها الوظائف النحوية منطلقنا الأول في الوصف والتعديد، فلا شك أن هذا الوصف سيختلف، وسيصبح للوظائف النحوية صوراً {كذا} أخرى لم ينص عليها النحاة، وهذا أمر مرهون بإعادة وصف العربية وفق ترتيب للضوابط يختلف عما تعارف عليه النحاة العرب".

إن التفكير في إقامة نظرية نحوية غير التي بين أيدينا حق مشروع لكل باحث مُحقق في هذا العلم، وقَوْلُهَا هذه رَدَّت في نفسي ما كان يقوله أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ شيخ العربية في أيامه-رحمة الله عليه-: إن الذي نملكه مما يُسمى بعلم النحو والصرف نظرية، والنظرية مهما كانت قوتها فإنها لا ترقى إلى منزلة الحقيقة العلمية، ولكن هذه النظرية التي ورثناها تكتسب قوتها واحترامها من أنها كانت وما زالت النظرية الوحيدة التي تُفسّر لنا الظواهر اللغوية: نحوها وصرفها تفسيراً مقبولاً ومتماسكاً، ولكل باحث مُحقق في هذا العلم أو أكثر الحق في استنباط نظرية أخرى، وإذا تمّ ذلك فإنَّ للمحققين من أهل هذا العلم حقَّ النَّظر فيها لتقويمها، فإنَّ وجدوا أنَّها تُفسّر لنا الظواهر اللغوية: النحوية والصرفية تفسيراً أفضل مما عندنا فلا يسعنا إلا أن نتركه، ونتبع ما

جاءنا من الخير، وإن تساوتنا فلنا الخيار، وإن قصرت الأخيرة عن الأولى تمسكنا بما عندنا. انتهى معنى كلامه رحمه الله.

ويحسن بكل من أراد أن يبدأ بهذا الأمر الجليل والجلل أن يترك توجيه النقد للنظرية التي لا نملك إلى يومنا هذا سواها، والتي أثبتت مكانتها؛ إذ أفاد منها عددٌ غير قليل من الباحثين اللغويين المحدثين في الغرب والشرق.

وليت الباحثين المعنيين بهذا الأمر والساعين إلى التغيير يبدؤون من حيث بدأ سلفهم، فيستقروا هذه اللغة استقراءً جديداً في حقبة زمنية يتوافقون على تحديدها، ثم يضعون لأنفسهم ضوابط منهجية يرتضونها للتحقيق في هذا العلم، كما فعل ذلك أجدادهم، وهذه الضوابط المنهجية التي تواضع عليها النحاة كان أستاذنا- رحمه الله-، يسميها بالأصول المنهجية ويرى أنها ضوابط تفرضها بدائه العقل السليم للتحقيق في هذا العلم. وهذا شأن كل باحث؛ يبدأ بحثه بذكر منهجه، كما فعلت الباحثة الفاضلة في ص ٩٠، وشأن كل أصحاب علم، فلا بد من قواعد تضبط المنهج.

وللأسف الشديد لاقت هذه الأصول المنهجية هجوماً من بعض المعتنقين بهذا العلم من المعاصرين، فأتهم النحو بالتبعية للمنطق... ولتعم الفائدة أذكر أن أستاذنا- رحمه الله- كان يُسمي القواعد العامة التي استتبها النحاة من استقراءهم لكلام العرب بالأصول الوضعية.

وللباحثة الفاضلة كما لغيرها الحق في أن يجعل ما شاء مُنطلقه إذا كان هذا المُنطلق مُدلاً بعد استقراء واسع على أنه مُطرّد في تفسيره للظواهر اللغوية. ولكن النظرية لا تقوم على رجل واحدة؛ لذلك علينا العودة إلى ما طرحته

الباحثة الفاضلة لنناقشه بهدوء ومن دون تعصب أو انفعال؛ لأن الأمر يهمنا جميعاً، ويتعلق بجزء مهم من ثقافتنا في هذه الأيام، ويتصل قبل كل شيء بلغتنا. وسأقتصر من أمثلتها على الشواهد وعلى ما مثَّلت به من أبيات لشعراء من خارج عصر الاستشهاد، شهد لهم بالفصاحة.

ذكرت الباحثة الفاضلة في ص ٩٣ أن الملحظ الدلالي للحال عند النحاة على اختلاف أزمئتهم " يشترك في تكوينه ثلاثة عناصر: - الفعل ( وهو العامل في الحال) والفاعل أو المفعول ( وهو ما اصطلح على تسميته بصاحب الحال) والحال. وعلى الرغم من أن سيبويه، وهو يعرض لوظيفة الحال، أتجه إلى ربطها مباشرة بالفعل في قوله: (هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل، وليس بمفعول كالثوب في قولك: كسوت الثوب { زيدياً }، وفي قولك: كسوت زيدياً الثوب؛ لأن الثوب ليس بحال وقع فيها الفعل، ولكنه مفعول كالأول) فإن أغلب حدود النحاة وشروحهم التي توضح الملحظ الدلالي لهذه الوظيفة تتجه إلى التركيز على العلاقة بين الحال وصاحبها كقول ابن السراج مثلاً: (والحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه)...وأما ربطهم الحال بالفعل (العامل) فيأتي في سياقات أخرى كبيان ما يصلح أن يعمل في الحال من العوامل اللفظية والمعنوية أو بعض التفسيرات التي توضح أبعاداً خاصة في هذه الوظيفة وأشكالاً بنيوية معينة تأتي عليه...".

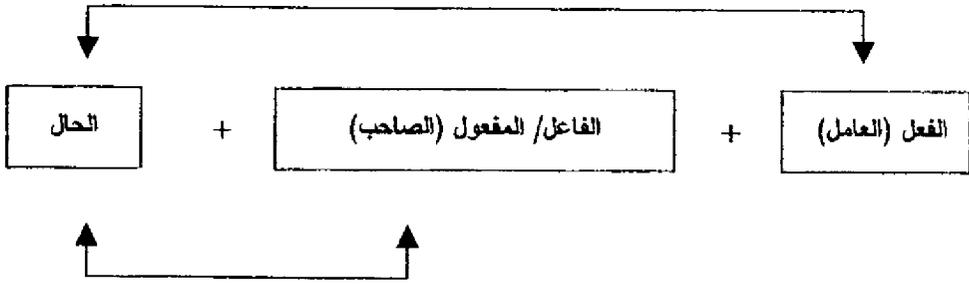
الملاحظ أولاً أن الفاضلة اختزلت العامل في الحال بالفعل، وصاحبها بالفاعل والمفعول. وأعتقد أن اختزال العامل بالفعل متعمد؛ لأن ما يعمل في الحال من غير الفعل ليس الزمن جزءاً من معناه، وهي اعتبرت الحال مقيدة

لزمّن الفعل كما سترى؛ ولأنّ المفعول لأجله لا يعمل فيه إلاّ الفعل، والحال يعمل فيها الفعل، وشبهه ( المصدر والمشتقات)، وما فيه معنى الفعل كاسم الإشارة، وأدوات التشبيه، وأدوات الاستفهام... الخ وهذا له انعكاس على ما في البحث كما سيأتي.

والملاحظ ثانياً أن مراد سيبويه في النقل المذكور تبيان الفرق بين ما ينتصب؛ لأنه حال وما ينتصب؛ لأنه مفعول به ثانٍ للأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر. وقد يطلق سيبويه في كتابه لفظ الفعل ويريد الفعل، أو شبهه، أو ما فيه معناه، أو جميعها.

وترى الفاضلة أن "تنوع الدلالات التي تأتي عليها الحال هي التي دفعت بعض النحاة إلى عدم ارتضاء الحدّ الذي وضعه النحاة لها؛ ولذا حدّها الرضي في شرحه على الكافية بقوله "فالأولى أن نقول: الحال على ضربين: منقولة ومؤكّدة، ولكل منهما حدّ لاختلاف ماهيتهما. فحدّ المنقولة: جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في [ذلك] الكلام بالفاعل أو بالمفعول أو بما يجري مجراهما... وحدّ المؤكّدة: اسم غير حدث يجيء مقررًا لمضمون الجملة". ثم قالت: "ويبدو من حدود النحاة وحديثهم في بيان الملحظ الدلالي العام لوظيفة [الحال] أن هذا الملحظ يتراوح عندهم بين بُعدين: الأول: يربط الحال بصاحبها. والثاني: يربط الحال بعاملها، فهي بيان لهيئة صاحب وتقييد لزمّن العامل كما يتضح ذلك من خلال الرسم التوضيحي:

## تقييد زمن العامل



الملاحظ أولاً أن التعريف الذي لم يرتضه الرضي هو تعريف ابن الحاجب: "الحال: ما يُبَيِّنُ هيئةَ الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنى". وليس تعريف كل السابقين له، فانتقده، ثم أورد الحد الذي يراه مناسباً.

والملاحظ ثانياً أن قولها: "وتقييد لزمن العامل" مع توضيح ذلك بالرسم ليس بسديد. فالحال يُقَيَّدُ حدث العامل لا زمنه، وهذا ما أشار إليه الرضي حين ناقش تعريف ابن الحاجب، فقال: "فليس في الحد معنى الحال وبيان ماهيته، لأنه ربما يتوهم أنه موضوع لبيان هيئة الفاعل أو المفعول مطلقاً، لا في حالة الفعل، فيُظَنُّ في (جاء زيد ركباً) أن (راكباً) هيئة لهذا الفاعل مطلقاً، لا في حال المجيء، فيكون غلطاً." (شرح الكافية للرضي/ تحقيق حسن يوسف عمرج ٢ ص ٨) والباحثة الفاضلة تعلم ألا شيء يُقَيَّدُ زمن الفعل في العربية إلا ظرف زمان محدد كقولنا: (جئتك فجراً أو ظهراً...)، أو: (أتيتك غداً طلوع الشمس أو خفوق النجم...)، أو: (انتني عصراً أو عشاءً...). أما الحدث فيقيدته حدث مثله، نحو: (جئتك ضاحكاً) فالضحك يُقَيَّدُ المجيء في حال حصول الفعل.

أما قولهم: إن الحال تشبه الظرف فلأنهما يُقَدِران بـ (في)، ولكن (في) تكون في الظرف لمجموعه لا لجزء مفهومه، نحو: (دخلت الحمام)، أي: دخلت

في الحمام، فليس بعض الحمام أولى بـ (في) من بعض. أما قولنا: (جاء الطالب ماشياً) فمعناه: جاء الطالب في حال مشي، فمعنى (في) مختص بجزء مفهوم المذكور. (راجع شرح ابن مالك على تسهيله ٢/٢٣٩- دار الكتب العلمية- بيروت).

ويلاحظ من الموازنة السابقة أنهم يقدرون (في) مع الحال كما تقدّر مع ظرف المكان؛ لذلك مُثّل بـ(دخلت الحمام)، ونحن نعلم أن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجئة إلا إذا أفاد، والحال- كما ذكروا- خبر في الأصل، وصاحب الحال يكون جئة. ويُنظر لهذا الأمر النَّقْلَ قَبْلَ السَّابِقِ؛ إذ نقلت الفاضلة تعريف ابن السراج للحال، وفيه قوله: "...المخبر به عنه" وأنبأ هنا إلى أن لفظ "به" تحريف، وأن الصواب: "بها"؛ لأنه قال في أول التعريف: " والحال إنما هي...".

ولو كانت الحال تقيد زمن العامل فماذا تقيد في قوله تعالى " (تلك بيوتهم خاوية)، وقوله: (فما لهم عن التذكرة معرضين)، وقول امرئ القيس: " كأن قلوب الطير رطباً ويابساً"، وقول الشاعر: " أيها الربع مبكياً بساحته"، وقولنا: (أفادم الطالب مبكراً)، و(مالك حزينا؟)، و(ها هو الطالب مقبلاً)؟.

ويُسْتَنْتَى مما سلف قولهم: (جئتُ والشمسُ طالعةً) ونحوه، وسيأتي الحديث عنه.

ننتقل إلى مناقشة ما تراه الفاضلة تداخلاً بين الحال والمفعول لأجله. الملاحظ أن العرب نصبت بعض المصادر التي تفيد التعليل، وهي التي سماها النحاة المفعول لأجله والمفعول له، واشترطوا لنصبها شروطاً استقروها من كلام العرب، وهذا النصب في حقيقته على نزع الخافض، أي على نزع اللام، لذلك

جاز في كل ما انتصب على هذا النحو أن تعود إليه اللام، فيجر بها، قال ابن مالك في ألفيته:

يُنصَبُ مفعولاً له المصدرُ، إنَّ أبانَ تعليلاً كـ (جُدْ شَكَراً وَدِنْ)

وهو بما يَعْمَلُ فِيهِ مُستَحِدٌّ وقتاً وفاعلاً، وإنَّ شَرَطُ فَقَدْ

فاجْرزُه بالحرف، وليس يَمْتَنِعُ مع الشروط كـ (لِزُهْدِ ذَا قَنَعِ)

لذلك قرّر النحاة أن اللام هي الأصل، لأنها جائزة فيما تحققت فيه الشروط، وواجبة فيما لم تتحقق فيه الشروط. فاستقراؤهم لكلام العرب قادهم إلى أن هناك ألفاظاً قد يُنزع منها الخافض، فتنتصب، وأن بعض هذه الألفاظ يكون النزع منها مخصوصاً بالسماع نحو: "تمرون الديار" ونحوه، وبعضها مطرد كاطراد النزع من المصدر المؤول، نحو: "أشهد ألا إله إلا الله" ونحوه. ولاحظوا في المنصوب على نزع الخافض (نزع اللام) أنه مطرد في إفادة التعليل فسموه المفعول لأجله، وقعدوا له قواعد وصلوا إليها باستقراء كلام العرب، وهي التي مررت في قول ابن مالك، ولم يجعلوا هذا المصدر منصوباً على المصدرية (مفعول مطلق) مراعاة للدلالة. فكل لفظ تحققت فيه الشروط مع جواز عودة اللام هو مفعول له عندهم، وكل لفظ لم يتحقق فيه الشروط وجبت فيه اللام (أو أحد حروف الجر التي تفيد التعليل)، وهو مجرور بها، ودلالة اللام التعليل.

قال ابن يعيش (٥٨/١): "ليس كل شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكماً هو في الأصل للآخر، ولكن الشبه إذا قوي أوجب الحكم، وإذا ضعف لم يوجب فكلاً كان الشبه أخص كان أقوى، وكلما كان أعم كان أضعف.."

واعتماد الدلالة وحدها مصدراً للتفصيل يؤدي إلى اختلاط الكلام، وضياح بعض الجزئيات الدلالية التي تُفرّق بين أمور دقيقة في السياقات اللغوية، فالحال مثلاً- كما يقول الزمخشري في المفصل- تشبه المفعول، وهي أيضاً- كما يرى- تشبه الظرف. فما من شيء في هذه اللغة إلا ويشبه شيئاً آخر في الدلالة على نحو ما، فبعضهم يرى أن الحال في حقيقتها خبر (كان)، فقولنا: " أتى الطالب مسرعاً" معناه: أتى الطالب في حال كونه مسرعاً، وخبر (كان) له شبه دلالي بالمنصوب على المفعولية توسعاً، فالقول السابق يمكن أن تكون دلالاته: أتى الطالب حالة كونه مسرعاً، والمنصوب على المفعولية توسعاً له شبه دلالي بالمنصوب على المفعول به الصحيح. و(إلا) في الاستثناء لها دلالة على الحال، فقولنا: (جاءني الطلاب إلا سعداً) دلالاته: جاءني الطلاب مُسْتَنْتَى منهم سعدٌ، و(مستثنى) منصوب على الحال، وقد تكون دلالة (إلا) على الصفة كقول الشاعر:

وكلّ أخ مفارقه أخوه      لعمر أبـيك إلا الفرقدان

التقدير: كل أخ غير الفرقداني مفارقه أخوه، ولا يعترض معترض على هذا بحرفية (إلا)؛ لأنها جاءت اسماً في قوله تعالى: (لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدتا) والمفعول له يشبه المفعول المطلق، فلم يترجم له الكوفيون واعتبروه منصوباً على المصدرية، ولم يترجم له ابن مالك في شرحه على تسهيله. ولا شك أن الذين أفردوا له باباً انتبهوا لما فيه من دلالة... إذا لا بد مع ملاحظة الدلالة ملاحظة الفروق التي تقوم عليها اللغة في التفريق بين أنواع الدلالات، وكذلك لا بد من ملاحظة صور البنى اللغوية التي تجمع بين كل نوع من أنواع الدلالات.

فاللغة سياق موروث محفوظ في عقل الأمة الجمعي، ومعان يُعبّر عنها بسياقات محددة لا يمكننا أن نحملها ما لا تحتمل. وبعبارة أخرى كان النحاة يراعون أمرين:

الأول: التركيب اللفظي للغة (السياقات)، يصفونه بلا تدخل؛ لأنه موروث ومحفوظ.

الثاني: الدلالات المعنوية، وقد تكون اللفظة محتملة لأكثر من معنى إعرابي في بعض السياقات التي لا يستطيع أحد أن يحدد قصد المتكلم بها؛ لأنه لم يكن مشافهاً له، وهي قليلة إذا ما قيست بعموم السياقات.

ولا شك أن الباحثة الفاضلة تتفق مع النحاة في أن قولنا: (جئتك رغبة في علمك) و: (جئتك لرغبة في علمك) يدلان على التعليل، وأن قولنا (رغبة) منصوب لأنه مفعول لأجله، وأن (الرغبة) مجرور بالحرف، وأن النصب في الأول والجر في الثاني هو وصف لما استنبطوه من استقراء كلام العرب الفصحاء مع إقرارهم بدلالة التعليل في التركيبين. فكيف يكون الأمر إذا اعتمدنا الدلالة فقط؟

وإذا عدنا مرة ثانية إلى ما نحن فيه نلاحظ أنهم اشترطوا كون المفعول له مصدراً؛ لأن كونه مصدراً يكون على أقل حذف، فقولنا: (جئتك رغبة في علمك) لا يحتاج إذا أردنا إعادته إلى الأصل إلا إلى إعادة اللام، فنقول: جئتك لرغبة...، ولو قلنا: (جئتك راغباً في علمك) على اعتبار (راغباً) مفعولاً له، لما جاز تقدير اللام، وكنا نحتاج إلى تقدير أطول، فنقول: جئتك لتحصل لي رغبة في علمك.

وكذلك الأمر مع الشرطين الآخرين: اتحاده بالعامل زمنياً وفاعلاً، فمع تحقق الشروط يقلّ الحذف، ويكثر مع عدم تحققها. (يراجع التخمير لصدر الأفاضل ج ١ ص ٤١٩/ تحقيق عبد الرحمن العثيمين - ط ١ دار الغرب الإسلامي - بيروت ١٩٩٠).

ولذلك لا تجوز إلا الحالية في قول البحتري: "لاترُزني مزاولاً..." وقول المتنبّي: "أسارقك اللحظ مستحيياً..." . والدلالة أيضاً توجب لهما الحالية؛ إذ يُضَعَفُ التعليل حدث المُعَلَّلِ والمُعَلَّلِ، فالمعنى في الأول: لا يكن منك رَوْزٌ لي وأنت مزاول لاختباري بعد هذي البلوى فتتكرُ مَسِي. فالحال - كما ذكرنا - مقيدة لحدث العامل وقت وقوعه، أما التعليل فيكون بعد وقوع حدث العامل المُعَلَّلِ، وقد يقع. وقد لا يقع والاستحياء في بيت المتنبّي ملازم لمسارقة اللحظ، ولو كان الاستحياء علةً لمسارقة اللحظ لفسد المعنى.

وحدث الحال يُقَيِّدُ حدث العامل كما ذكرنا، ولو عكسنا لجاز ذلك مع اختلاف يسير في المعنى بين (المُقَيِّدِ) و(والمُقَيِّدِ)، فنقول مثلاً في قول المتنبّي: أستحيي مسارقاً لك اللحظ...، وفي قول البحتري: لاتراولني لاختباري رائزاً... أما المفعول له فهو علة للحدث الذي قبله، فلا يجوز أن نعكس فنجعل المُعَلَّلِ مُعَلَّلاً، فلا يمكن أن أقول: (رغبتُ في علمك مجيئاً). وهذا يجعلنا نرجح المفعول له في "عبثاً" من قوله تعالى: {أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً وأنكم إلينا لا ترجعون} (ينظر البحث ص ٩٥).

ما إجازتهم وقوع المصدر حالاً فَلْتَحَقِّقْ ما أسلفناه؛ ولأن المصدر قد يؤول مشتق، بل إن بعض الجامد قد يؤول بمشتق في كلام العرب؛ ولأن المصدر بوصف به لغايات بلاغية، والحال وصف بشكل من أشكال الشبه الدلالي العام.

ويجوز في لغة العرب أيضاً أن يقع المشتق موقع المصدر بالنظر إلى الدلالة، نحو: "قم قائماً" في رأي بعضهم، ومنه قول الفرزدق: "ولا خارجاً من في زور كلام" ( ينظر سيبويه ١٧٣/١، وابن يعيش ٩٥/٢، والخزانة ٢٧٠/١٠٨، ٢/١).

وقبل أن نترك هذا الموضوع لا بد من الإشارة إلى تفريق الباحثة الفاضلة بين الأفعال القلبية والأفعال العلاجية في بيان الهيئات؛ إذ ذهبت إلى أن الثانية يناسبها أن تكون مبينة للهيئات، أما الأولى فبيان الهيئة فيها يأتي ضمناً مستنتجاً.

ولنعد إلى بعض أمثلتها، قول المتنبي: "أساركك اللحظ مستحيباً" وقول بشامة:

"إذا ما أراغ يريد الحويلاً" وقول البحرني: "أتسلى عن الحظوظ وآسى"

وأضيف إليها قول المتنبي في رثاء جدته:

تَغَرَّبَ لا مُسْتَعْظِماً غير نفسه ولا قَابِلاً إلا لخالقه حكماً

ولا سَالِكاً إلا فؤادَ عَجاَبةٍ ولا واجِداً إلا لمكرمة طعماً

ثم لنتساءل عن الفرق في بيان الهيئة بين ما أخذ من فعل قلبي وهو كل ما أشير إليه بخط تحته وبين ما أخذ من فعل علاجي في قوله: "ولا سَالِكاً إلا فؤاد عجاَبة".

ثم قالت: " وقد يبدو التداخل الدلالي بين الحال والمفعول لأجله - إذا جاءت الحال وصفاً مشتقاً - ضعيفاً، يمكن التجاوز عنه، وخاصة إذا كانت الأمثلة عليه قليلة قابلة للتأويل الذي يردّها إلى دلالتها الأصلية، وهي بيان هيئة صاحبها. ولكن هذا التداخل يقوى ويشتدّ عندما يُعبّرُ عن وظيفة الحال بجملة فعلية مضارعية؛ إذ يأتي ملحظ التعليل في مقدّمة الأبعاد الدلالية التي يُعبّرُ عنها بالجملة الفعلية المضارعية، ولكن هذه الجملة تعرب حالاً، ولا يُنظر في احتمال كونها تعليلاً؛ لأن التداخل الدلالي لا يكفي وحده، فلا بدّ من اشتراك في الشرط الصرفي أو التنوع البنيوي للوظيفة، والمفعول لأجله لا يأتي جملة عند النحاة، وهكذا يبدو أن تمسك النحاة بكون المفعول لأجله لا يكون إلا مصدراً جعلهم لا ينتهيون إلى ملحظ العلة في كثير من التراكيب التي عبّر فيها عن هذا الملحظ بالجملة".

قادمهم استقراؤهم إلى أن المصدر على نوعين: صريح ومؤول، والمؤول: هو المنسب من (أن) والفعل، إذا كانت جملة الموصول الحرفي فعلية، وإلى أن (أن) قد تضمّر في مواضع حدّوها، ومنها إضمارها جوازاً بعد لام التعليل، وإلى أن لام التعليل لا تحذف في لغة العرب إذا أضمرت (أن)، فإذا ذكرت (أن) جاز إبقاء اللام وحذفها، ونُصب المصدر المؤول على نزع الخافض، وهذا من المواضع المطردة في نزع الخافض كما أسلفنا، قلنا أن نقول: (جئتك لأن أدرس النحو)، و: (جئتك لأدرس النحو)، و: (جئتك أن أدرس النحو). وبعد هذا التذكير نعود لنناقش بعض ما مثّلت به الفاضلة، وهو الذي قوّى في نفسها التداخل الدلالي بين الحال (الجملة الفعلية التي فعلها مضارع) والمفعول له (التعليل)، ونذكر أيضاً بما أشرنا إليه من أن التعليل يُضعف الحدث في (المعلّل)

و(المُعَلَّل)، وأن حدث المُعَلَّل قد يقع، وقد لا يقع، كما في قولنا: (شربتُ الدواء شفاءً لدائي).

• قوله تعالى: {إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ} المعنى في الآية على الحال المُقَدَّرَة؛ لأنه تعالى عالم بحال مَنْ خَلَقَهُ، وأنه يعيش إلى زمن الابتلاء(الاختبار)، وهو زمن التكليف، ولو كانت الدلالة فيه تعليلاً، لكان الذي مات صغيراً قبل سن التكليف مُبْتَلَى، ولو كان الابتلاء علةً في هذه الآية للخلق، فما الحكمة مِنْ خَلْق مَنْ مات قبل سن التكليف؟ وَمِنْ خَلْق مَنْ لا عقل له؟

ولو قلنا في غير القرآن طبعاً: (إنا ابتلينا الإنسان خلقه من نطفة أمشاج) لصح بالشكل الذي أشرنا إليه سابقاً، ولو كانت دلالته التعليل لما صح.  
• قول بشامة بن عمرو:

بَعَيْنٍ كَعَيْنٍ مَفِيضِ الْقِدَاحِ      إِذَا مَا أَرَاغَ يُرِيدُ الْحَوِيلَا

مفِيضِ الْقِدَاحِ (هو الذي يَقَلِّبُ قِدَاحَ الْمَيْسِرِ، ويدفعها ليظهر الرابح) يحاول الاحتيال مرّة بعد مرّة وبطرق متعدّدة، فعينه يَقِظَةٌ تراقب القوم بمهارة، هذه هي حاله الملازمة له وقت لعب الميسر. أمّا الذي يفعل ذلك وهو غير مُتَمَرِّسٍ تَمَرُّسٌ مَفِيضِ الْقِدَاحِ فإنه يَرْتَبِكُ، وفرصة نجاحه تكون ضعيفة، فمع هذا الأخير يحسُنُ التعليل، ومع الأول تحسُنُ الحالية. وأراغ: حاول والحويل: الاحتيال، وهل يكون كلاماً لو فترناه: إذا حاول لإرادة الاحتيال.

ولو عكسنا مع الحالية فقلنا: إذا ما أراد الحويل مريغاً، لكان صحيحاً بالشكل الذي أشرنا إليه، ولو كانت دلالته التعليل لما صح.

\* قول المزرّد:

فَطَوَّفَ فِي أَصْحَابِهِ يَسْتَنْبِهُمُ      فَأَبَّ وَقَدْ أَكَّدَتْ عَلَيْهِ الْمَسَائِلُ

إذا عدنا إلى القصيدة نلتصم الدلالة نجد أن الموصوف في هذا البيت هو صائد، يصيد بقوسه وأكلبه، وأنه فقد كلبين، فساعت حاله، ووسوس له الشيطان أنه مُفْتَقِرٌ، فطَوَّفَ في أصحابه طالباً عطاءهم، فعاد غير ظافر منهم بشيء. فَطَلَبُ ثَوَابِ أَصْحَابِهِ بدأ مع تطوافه، ولو كانت الدلالة على التعليل لضعف التطواف، ولظهر الرجل كالمتردد في استنابتهم.

وهذا يجوز فيه: فاستناب أصحابه يُطَوَّفَ فيهم، ولو كان تعليلاً لما جاز.

\* قول المرقش الأكبر:

إِذَا عِلْمٌ خَلْفَتْهُ يُهْتَدَى بِهِ      بِدَا عِلْمٌ فِي الْآلِ أَعْبَرُ طَامِسُ

وصف المرقش في قصيدته أعلام الفلاة في بيتين، هذا ثانيهما، والذي قبله:

وَأَعْرَضَ أَعْلَامَ كَأَنَّ رُؤُوسَهَا      رُؤُوسُ جِبَالٍ فِي خَلِيجِ تَغَامَسُ

جملة " يُهْتَدَى بِهِ " صفة لقوله: " عِلْمٌ "، لا حال من الضمير في قوله: " خَلْفَتْهُ "؛ لأن الحالية تُفْسِدُ المعنى المراد. فالجبل واحد من جبال عَرَضَتْ له في الفلاة، وهذا الجبل مُهْتَدَى بِهِ قبل أن يُخْلَفَهُ الشاعر، والعرب تهتدي في صحرائها بالجبال؛ لذلك سُمِّيَ الجبل عِلْمًا، فلو كانت الجملة الحالية لكان العلم مُهْتَدَى بِهِ بعد أن تركه الشاعر، وهذا معنى غير صحيح؛ إذ المعنى: إذا علم

مُهْتَدَىٰ بِهِ خَلْفَتَهُ ظَهَرَ لِي فِي السَّرَابِ عِلْمٌ آخِرٌ. وهذا التقديم والتأخير بين  
الجملتين: "يُهْتَدَىٰ بِهِ" و"خَلْفَتَهُ" جائز اقتضاه تصحيح وزن الشعر.

• قول عمر بن أبي ربيعة:

خَرَجْتُ غَدَاةَ النَّفْرِ أُعْتَرِضُ الدُّمَىٰ      فَلَـمَ أَرَّ أَحْلَىٰ مِنْكَ فِي الْعَيْنِ وَالْقَلْبِ

النفر: نفر الحجيج من منى.

واضح أن الاعتراض في هذا البيت ملازم للخروج، فغداة النفر يشتد الزحام  
في منى، والدُمى تملأ المكان، فالحالية تفيد كثرة الاعتراض وقوة الخروج،  
وهذا يناسب قوله: "فلم أرَّ أحلى منك في العين والقلب". أما التعليل فيضعف  
الخروج، ويقال الاعتراض، ويجعل المعنى سقيماً. ولو عكسنا فقلنا: اعترضت  
الدُمى حال خروجي غداة النفر لجاز بالشكل الذي ذكرناه، ولو كانت الدلالة  
التعليل لما جاز فيه هذا.

\* قول البحري:

حَضَرَتْ رَحَلِي الْهَمُومُ فَوَجَّهَهُ      سَتُّ إِلَىٰ أبيضِ المَدَائِنِ عُنْسِي

أَتَسَلَّىٰ عَنِ الحِظُوظِ وَأَسِي      لِمَحَلِّ مِنْ آلِ سَاسَانَ دَرَسِ

الهموم: الناقة الحسنة المشي. العُنس: الجمال السمينة التامة.

السياق يؤكد الحالية في الجملتين: "أتسلى" و"أسى"، فهو وجَّهَ ركبته هذه  
الوجهة مُتَسَلِّياً وأسياً منذ بدأ التَّوَجُّهَ، وهذا هو مذهب العرب في الرحلة، وليس

مراده: أنه وجَّهها هذه الوجهة ليتسلى وليأسى، وقد يكون تسلى وآسى، وقد لا يكون.

ولو عكسنا فقلنا: فتسليتُ عن الحظوظ، وآسيت لمحلّ من آل ساسان درّس مؤجَّهاً إلى أبيض المدائن غنسي، لصح بالشكل الذي شرحناه آنفاً، ولو كان تعليلاً لما صح.

وبعد كلام طويل قالت الباحثة الفاضلة: " ويزيد المسألة وضوحاً أن النحاة وضعوا شرطاً لانتصاب المصدر على أنه مفعول لأجله، فلا يُعرب المصدر مفعولاً لأجله إلا إذا صح تقديره باللام؛ لأن اللام معناها العلة والغرض، ونحن إذا أعدنا النظر في الأمثلة السابقة وجدنا أن تقدير اللام فيها محتمل، ولا يناقض التركيب...".

أوضحت أن اللام تدخل على المصدر المؤول، لا على الفعل، وأنه لا يجوز الجمع بين حذف اللام وإضمار (أن)... الخ كما أوضحت قبل ذلك أن هذا النوع من المصادر حقيقته النصب على نزع اللام... الخ.

ثم ختمت حديثها عن هذا الجزء من البحث بقولها: " وعليه فإن التداخل الدلالي بين الوظيفتين في مثل هذه التراكيب واضح جداً، ولكنه مع ذلك غائب في مصنفات النحاة، ذلك أن ضوابط الوصف والتعديد عندهم تتعدد، ولا تقتصر على البعد الدلالي وحده، وهذا ما سنوضحه في خاتمة البحث".

أظن أنني أسلفت ما يجعل الباحثة الفاضلة تعيد النظر في كلامها هذا. واعتقد أنه لا بدّ للباحثة الفاضلة أن تعرب "ذلك" أو المصدر المؤول "أنّ

ضوابط الوصف...تتعدد" من كلامها السابق مفعولاً لأجله؛ لأن دلالة التعليل فيه واضحة جداً. فما إعراب ما يبقى من جملتها؟

ننتقل إلى الجزء الذي تحدثت فيه الفاضلة عن (التداخل بين الحال والمفعول فيه أو بين الحال والمفعول معه).

في هذا الجزء أوردت الباحثة ثلاث مجموعات من الأمثلة:

أما المجموعة الأولى فتحتوي جملاً تبتدئ بالواو، وهي خالية من ضمير يربطها بصاحب الحال، وأرتأت أن هذه الجمل تداخلت فيها الدلالة بين الحال والمفعول فيه.

ونقلت عن ابن هشام قوله في مغنيه: "...وقال صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري: إنما الجملة مفعول معه، وأثبت مجيء المفعول معه جملة".

الملاحظ أولاً أن صدر الأفاضل ليس من تلاميذ الزمخشري (يراجع التخمين لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي/تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين - ط1/دار الغرب الإسلامي/ج1ص132 الحاشية رقم 8)

والملاحظ ثانياً أن قوله "معه" من قوله: "مفعول معه...المفعول معه" تحريف، وأن الصواب: "فيه" في الموضعين.

قال صدر الأفاضل: "الأصل أن يُعلم أن من حكم الجملة إذا عريت عن ذكر يرجع منها إلى ذي الحال أنها لا تصلح حالاً إلا بالواو، فلو قلت: (رأيتُ الأمير وقد اصطفَ الجيش) لم يجوز حذف الواو البيته؛ لأنه ليس في هذه الجملة ذكراً يعود إلى ذي الحال، كما في قولك: (خرج يعدو به فرسه)، ولو قلت: (يعدو الفرس) كان محالاً، هذه ألفاظ عبد القاهر الجرجاني، وعندني أن تكون

هذه الواو واو الظرف، ألا ترى أنك إذا قلت: (جئْتُ والشمسُ طالعةٌ) فمعناه: جئْتُ وقتَ طلوعِ الشمسِ، وأنا في هذه المسألة غيرُ ثابتِ القدم، أقدمُ رجلاً، وأؤخِرُ أخرى". (التخمين ج ١ ص ٤٤٢). ثم أورد ما يقوِّي ظرفية هذه الجملة في نفسه.

وقبل أن نناقش هذه النوع من الجمل الحالية لا بدّ من التعرّض لوقوع الظرف جملة. إن الاستقراء قاد النحاة إلى أن الظرف شبه جملة، فإذا أثبتنا أن الظرف يقع جملة نكون قد أثبتنا له حكمين في آن واحد. ودلّهم استقراؤهم على أن الظرف لا يقترن بالواو. وأضيف أن الظروف أوعية تقع فيها الأحداث، وليست أحداثاً، والأوعية لا تكون جملاً لخلوها من معنى الحدث، وأضيف أيضاً أن هذه الجملة لو كانت ظرفاً لكان حقها أن تقع في مواقعها: (خبر، صفة، حال، صلة موصول). ولذلك منعوا وقوع الظرف جملة، وحملوا الجملة التي نتحدّث عنها على الحالية لملازمة الواو لها، فاستقراؤهم دلّهم على أنه لا يمكن الجمع بين حذفين: حذف الضمير وحذف الواو.

والحق في أمثال هذه الجمل أنها أحوال، ولكنها عبّرت عن (هيئة عامة)

- كما سمّاها أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ رحمه الله - فلم تحتج إلى صاحب، ولما كانت لا صاحب لها، لم تحتج إلى ضمير؛ إذ لا صاحب يعود إليه الضمير. فجملة (الشمسُ طالعة) من قولنا: (جئْتُ والشمسُ طالعة) تدل على (هيئة عامة) حال وقوع المجيء، وهي لا تخص فاعل المجيء وحده.

أما من ناحية الدلالة فالظرف بالشبه الدلالي العام يتداخل مع الحال، فلو قلنا: (جئتكَ طلوع الشمس) قد يقدّرهُ بعضهم: جئتكَ في حال طلوع الشمس، ولو قلنا: (جئتكَ مُبكراً) لأمكننا أن نقول: إن الحال بالشبه الدلالي العام تداخلت مع الظرف، وأن المعنى: جئتكَ وقتَ بكوري. وهذا يجعل الكلام يتداخل، ويحرمانا الكثير من الدلالات الجزئية التي انتبه لها النحاة، وفرّقوا بينها في مصطلحاتهم. وإنه لعمل عظيم: الاستقراء، فالاستنباط للأصول العامة والقواعد الخاصة بكل باب مع التمييز بين دقائق الدلالات، فوضع المصطلح المناسب.

أما المجموعة الثانية فتحتوي جملاً مشابهة لأمثلة المجموعة الأولى في خلوها من الضمير وابتدائها بالواو، وارتأت الفاضلة أنها تتداخل فيها الحال مع المفعول معه، ولا فرق في الدلالة على (الهيئة العامة) بين جمل المجموعتين، وإن كانت جمل المجموعة الأولى تدل على أوقات محددة مستفادة من الدلالة المعجمية لبعض ألفاظها ومن الوصف أو المصدر الذي بعدها: " نجم الشتاء خقوق "، " قرن الشمس منفتق " " لون الليل داج "، " تالي النجوم طلوع "، " شمس النهار غروب "، " والعيوق مقعد رابئ الضرباء " أما جمل المجموعة الثانية فالوقت فيها غير محدد لخلوها مما ذكرناه في جمل المجموعة الأولى. ولكنها جميعها تدل على (هيئة عامة) صاحبت حدث العامل حال وقوعه.

أما من ناحية الدلالة فكما رأيت الباحثة الفاضلة تداخلت في دلالة جمل المجموعة الثانية بين الحال والمفعول معه فلباحث آخر أن يرى تداخلت بين المفعول معه والحال، فيقول: إن الواو في قولنا: (جاء البردُ والطيايسة) هي واو الحال، وأن التقدير: جاء البردُ مقترناً بالطيايسة. وهذا كله - كما ذكرنا آنفاً - من قبيل الشبه الدلالي العام.

أما جمل أمثلة المجموعة الثالثة، والتي ارتأت الباحثة الفاضلة أن الحال فيها مرتبط بالصاحب والعامل، وقد تتضمن الدلالة على الزمان، ومثّلت لها بأمثلة منها قول المتنبي:

سَعَوْا للمعالي وهم صَبِيَّةٌ      وسادوا وجادوا وهم في المَهْودِ

فواضح أن دلالة الزمان في " وهم صبيبةٌ" يشي بها المعنى المعجمي للفظ (صبيبة)، وأن دلالة الزمان في " وهم في المهود" يشي بها الحرف (في) مع الدلالة المعجمية للفظ (المهود). وعلى ذلك تسير بقية أمثلتها في هذه المجموعة.

وإذا أدخلنا مثل هذه الدلالات المعجمية للألفاظ - كما فعلت الباحثة في جمل المجموعتين الأولى والثالثة - في الدرس النحوي فإن الخرق سيتسع كثيراً على الراقع. وتكون الباحثة قد نَقَضَتْ ما أَلْزَمَتْ به نفسها إذ قالت: " ولكننا إذا أردنا أن نجعل الأبعاد الدلالية التي تُعَبِّرُ عنها الوظائف النحوية منطلقنا الأول في الوصف والتععيد... إلخ".

وأرجو في الختام أن يفتح هذا التعليق نقاشاً مثمراً، يدفع إلى محاولات جادة تُهَيِّئُ لقيام نظرية نحوية عربية حديثة تقي بطموح الباحثين المعاصرين، كما أرجو للباحثة الفاضلة كل التوفيق في أبحاثها القادمة.